



التراث الثقافي غير المادي

تراث الشعوب الحي

د. طلال معلا

«ليس الهدف الرئيس من اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي حماية التراث الثقافي غير المادي، إنما القصد منها هو صون هذا التراث، فالحماية تعني بناء حواجز حول شكل معين من أشكال التعبير، وعزله بالتالي عن سياقه وماضيه، والحد من وظيفته أو قيمته الاجتماعية، أما الصون فيشمل أيضاً الحفاظ على طابعه الحي وعلى قيمته ووظيفته»

إيرينا بوكوفا

(المدير العام لليونسكو)



يتجلى التراث الثقافي غير المادي للشعوب، في كافة المظاهر غير المادية وغير الملموسة لمختلف تشكيلات وتنوعات التراث الإنساني، باعتباره الثقافي الممارس الحي والمنتقل عبر الأجيال من خلال حاملي وممارسي عناصره الأساسية، فهو مرتبط بشكل مباشر بهوية مبدعيه. ويمثل بحضوره وتجليه التطور الذهني التاريخي والاجتماعي للأفراد والجماعات والتجمعات والمجتمعات البشرية المعنية به، كونه المعبر عن أصالتها ووجودها وتمييزها على مستوى المجتمعات الإنسانية، فعلاقته جلية بالحقوق، هذا ما دفع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لمراجعة سبل التعريف به، وبأساليب الحفاظ عليه، وصونه بكافة أشكاله انطلاقاً من بنية تشريعية وقانونية تمثلت في صياغة اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي العام 2003 في منظمة اليونسكو. وقد عرفت الاتفاقية المذكورة التراث الثقافي غير المادي وحددت ملامحه وتقسيماته وأبرزت عناصره الرئيسية، مستندة إلى فهم فلسفي متكامل لجوانب التراث الثقافي غير المادي، انطلاقاً من بعض النماذج ذات الصبغة القانونية التي تستهدف التراث الثقافي العالمي كاتفاقية 1972 التي لم تستكمل العديد من الجوانب ذات الصلة بهذا التراث عامةً، وخاصةً ما يتعلق بحماية الخصوصيات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي وتجاوز أي تصور في فهم بنود الاتفاقية المذكورة.

كما أنّ عدّ التراث الثقافي غير المادي جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان كونه أحد مكونات بنيته الأساسية، يدفع لمزيد من التشريعات التي تستهدف حمايته وصونه على المستوى الدولي وتطبيق كافة البنود التي تستوجبها الاتفاقية من قبل الدول الموقعة على الاتفاقية، بل إن ممارسة هذا التراث غير المادي الذي يمثل مكوناً أساسياً من مكونات ثقافة الشعوب يعد شرطاً أساسياً لضمان التمتع بمختلف الحقوق المقررة في التشريعات الدولية والإعمال الفعلي للحقوق الفردية والجماعية لمبدعي وحاملي وممارسي هذا التراث.

لقد حاولت اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي 2003، أن تؤكد أنّ الثقافة والتراث الثقافي لا يمكن حصرهما في الجوانب المادية الملموسة وحسب، فالثقافة حية ومستمرة في تغيرها وتمتلك في تجلياتها المادية جوهر الحياة والتراث الثقافي وكل ما يؤجج المعاني التي تنقلها الشعوب على امتداد الأزمنة وهو ما ندعوه الجانب الحي والمتداول أو الممارس لدى المجتمعات وكل ما يجري تطويره بصفته أحد المكونات الأساسية لهوية المجتمعات البشرية الأصلية وكل ما يبرز تفرده وتمييزه مقارنة مع مختلف المجتمعات البشرية الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن أي ثقافة إنما تتكون من مجموعة من العناصر المركزية لخصوصيات تميزها وتفرداها.



قيمة التراث الثقافي غير المادي

كانت نظرة المجتمع الدولي إلى الثقافة شموليةً، ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر وصولاً إلى نهايات القرن العشرين، يتجلى ذلك في كافة الوثائق القانونية المعتمدة لحماية التراث الثقافي كالحماية في حالات النزاع المسلح أو في أوقات السلم، بل لقد تركزت - في إطار ذلك الفهم - كل التوجهات للتراث الثقافي المادي والملموس وأشكال التعبير الملموسة التي كان يتم الإشارة إليها على مجموعة من الأسس الجمالية والمعمارية والفنية، إضافة إلى الإشارات البصرية والعلمية والاقتصادية، هذه النصوص شكلت أساساً لدى المجتمعات لتطوير فهم التراث الثقافي الحي وإعادة القيمة لبنيته الأساسية، وخاصة في الغرب لمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي بالبحث عن القيمة الأساسية التي تنطلق منها الشعوب في تقييم ممارستها الثقافية، ومع اقتراب الحديث عن العولمة ومستحقاتها أصبح الحديث عن قيمة التراث الثقافي غير المادي أكثر عمقاً ومسؤولية، وأضحت الحاجة لتوفير شروط الحماية والصون للتراث الثقافي غير المادي أكثر إلحاحاً، واستشعرت المجتمعات ضرورات ودواعي الاتفاق على كل ما يدفع باتجاه حماية كافية للتراث الثقافي غير المادي كجزء لا يتجزأ من هوية الشعوب ثقافياً واجتماعياً، انطلاقاً من فهم المجتمعات المحلية¹ لهذه الحماية ووعيمها بأهميته تلقائياً في سياق

يعكس تنوع الثقافات تنوع الشعوب، فالتراث الحي هو فعلاً التعبير الحي عن الصفات المميزة لمختلف المجتمعات والأقدر على حفظ تنوعها الثقافي.

التطورات المجتمعية ومهامها في نقل المعارف عبر الأجيال للأجيال القادمة، وهي المعارف التي تساعد وتسهم في استدامة هذا التراث غير المادي بغض النظر عن الإجراءات الدولية التي تشير إليها النصوص القانونية.

هذا ما مارسه الشعوب سابقاً، بالتأكيد بشكل عفوي، حين لم تكن الثقافات على هذا القدر من الاحتكاك والتفاعل، إلا أن مقدرات العولمة وانفتاح الحدود الثقافية بين الشعوب واستخدام الوسائل التقنية المعاصرة في الاتصال والتواصل، استدعت اتخاذ إجراءات إزاء ذوبان ثقافات في غيرها، وفرض نماذج ثقافية

¹ "يشير مفهوم المجتمع المحلي، بشكل عام، إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويكُونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها. ومن أمثلة المجتمع المحلي: المدينة، والمدينة الصغيرة، والقرية. ورغم أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية، ويوفر لسكانه السلع والخدمات، فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية، كما هو الحال في المدينة؛ وليس بالضرورة، أيضاً، أن يمثل كياناً سياسياً مستقلاً. وقد يُستخدم مصطلح "المجتمع المحلي" مرادفاً لمصطلحات أخرى، مثل: المجتمع، والتنظيم الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، إلا أن كثيراً من الدارسين يتفقون على أنه يشير إلى منطقة محلية محددة لها طابع خاص. أي أن المجتمع المحلي، كما يقول بارسونز، هو "تجمع الفاعلين في منطقة محددة بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة". ويتضمن هذا التعريف تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلي معقد، يقدم خدمات أساسية للأفراد. مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع المحلي ليس وحدة مستقلة ذاتياً بالضرورة". السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، الجزء الأول، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996).



معينة على الآخرين ومختلف التهديدات التي تنظر إليها المجتمعات البشرية بارتياب، كونها تؤثر في تناقل المعارف وتوارثها في إطار خصوصياتها مهما صغرت العناصر التي يجري خسارتها، ما يؤدي إلى إفقار تدريجي للأفكار والمعارف واللغات في المجتمعات البشرية جراء الهيمنة التي تمارسها الثقافات على بعضها بعضاً في إطار العولمة الثقافية التي تسعى نحو نماذج ثقافية نمطية لا وجود في تضاعفها لقيم التنوع الثقافي، بل إن الدعوة إلى إلغاء هذا التنوع الثقافي للبشرية ولو بشكل غير مباشر، إنما يستهدف توحيد مختلف الشعوب وهوياتهم الثقافية في أنماط محددة من سبل التفكير وإدراك العالم.

يرتبط هذا الأمر مباشرةً بالتراث الثقافي غير المادي، إذ يعكس تنوع الثقافات تنوع الشعوب، فالتراث الحي هو فعلاً التعبير الحي عن الصفات المميزة لمختلف المجتمعات والأقندر على حفظ تنوعها الثقافي، وهذا ما يؤكد إعلان اليونسكو عن التنوع الثقافي الذي يتجسد في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها البشرية، كونه مصدر التبادل والجديد والإبداع، فالتنوع أمر حيوي للبشرية وهو ذو ارتباط قيمّي بحماية التراث الثقافي غير المادي وبالسبل التي تتبادلها الشعوب في اعترافها بثقافة كل شعب منها، واحترام تنوعها وفهم معاني الاختلاف وتعزيز إمكانات الانسجام في العلاقات بين الثقافات.



تطور آليات صون التراث الثقافي غير المادي

عُني المجتمع الدوليّ بالجوانب المعنوية والروحية للتراث الثقافي المادي في النصوص التشريعية منذ العام 1970، ذلك بتجاوز الأفكار المتجذرة في فهم التراث المادي ومنتجاته الفنية والمعمارية، واحتجاب الأجزاء غير المادية التي بدأت بالظهور لاحقاً في المباحثات والنقاشات التي أدت إلى اتفاقية التراث الثقافي العالمي وبروتوكولات حقوق التأليف التي تضمنت إشارات إلى حماية الفولكلور عموماً وكل ما يشكل لاحقاً قوة دافعة باتجاه صون التراث الثقافي غير المادي خصوصاً، إذ بدأ المصطلح بعدئذٍ بالتداول أكثر في إطار فهم الثقافة التي تركز على التراث الحي للشعوب وتقاليد الحياة.

وارتبط تطور مفهوم التراث الثقافي غير المادي للمصطلح بتطور تعريف الثقافة. ففي العام 1982 تم الاتفاق في إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية على تعريف الثقافة بصفتها: "جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم المدينة والتقاليد والمعتقدات".

وعليه، تمثل الثقافة القدرة على التأثير والتعبير، وتدللّ على مصلحة الجماعة فتمثّل أحوالها وتحدد هويتها وترسم مستقبلها. وبذا يُفهم التراث الثقافي للشعوب بشقيه المادي وغير المادي، ذلك على حد سواء في اللغات والطقوس والمعتقدات والأماكن التاريخية والمعالم الأثرية والأدب والموسيقى والمحفوظات والأعمال الفنية وكل ما تستخدمه الشعوب للتعبير عن أحوالها.

بقيت عبارات مثل: الفولكلور، والتراث الشعبي، والثقافة التقليدية، مستمرةً في التداول، وصولاً إلى عام 1989 م، إلى أن اعتمد المؤتمر العام لليونسكو الصك الدولي القانوني الأول المخصص للتراث الثقافي غير المادي، إذ أشار إلى أهمية التراث الشعبي، بصفته جزءاً من تراث البشرية، تؤكد الفئات الاجتماعية بوساطته هويتها الثقافية، وتحدد بممارسته الأخطار التي تواجهها، كما أن ورود مثل هذه العبارات في إعلان اليونسكو في عام 1989 يؤكد التوجهات الذاتية لليونسكو وأعضائها، وسعيهم للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي سواء عبر مصطلحات مثل "الشعبي" أو "الفولكلور" وكل ما كان يطلق عليه، ويبين سعيها الحثيث في هذا الاتجاه للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، سواء أكان ذلك بتوظيف مصطلحات التراث الشعبي، أم الفولكلوري، وهذا تُطلق عليه تسمية (الثقافة التقليدية والشعبية) التي بوساطتها يتم التعبير عن ذات الجماعات ومجمل إبداعاتها القائمة على تقاليد المجتمع الثقافي الذي يتم بفعل تناقل المعايير والقيم شفوياً بمختلف الوسائل التي تتضمن اللغة والموسيقى والأدب والرقص والحكايات والأساطير والألعاب والطقوس والعادات والحرف اليدوية والعمارة والفنون بتنوع أشكالها وسوى ذلك مما تمارسه الشعوب وتعترف به أفراداً وجماعات.

لقد تم التأكيد على سبيل المثال أن "الفولكلور" شكل من أشكال التعبير الثقافي، ولا بد من صونه من قبل ممارسيه وناقليه وحامله بالسبل القانونية وتعزيز حمايته دولياً.



كما يلاحظ أنه في العام 1994 وبفعل مجموعة من المبادرات التي دعت لصون التراث الثقافي غير المادي في اليونسكو تم إطلاق مبادرة كنوز البشرية تشجيعاً للأعضاء في صون تراثهم وإبراز الموهوبين في مجالات التراث الإنساني، ودفع مهاراتهم قدماً وتشجيع الابتكار ونقل المعارف إلى الأجيال الشابة.

لقد مثلت إشكالية المصطلح دعوة مباشرة لكثير من العمل لتطوير فهمه، نظراً للفجوة الواسعة بين الوسائل والغايات في إطار التحديات الناشئة للحفاظ على التراث التي بقيت منحازة في إطار رؤية النخبة للأثار والكتابة والاحتفاليات وسواها مما هو متعلق بالجوانب المادية، رغم القناعة بأن ما هو ملموس لا يمكن تفسيره إلا بواسطة ما هو غير ملموس، وهي العلاقة الجلية التي تربط المادي باللامادي.

التراث الثقافي يشكل عاملاً أساساً في صياغة الهوية الثقافية وتشجيع الإبداع والحفاظ على التنوع الثقافي، ويلعب دوراً أساساً في التنمية الوطنية والدولية والتسامح والتفاعل المتناغم بين الثقافات في عصر العولمة.

أطلق برنامج "روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية"، من قبل المجلس التنفيذي في اليونسكو العام 1998، ذلك لتسليط الضوء على أهمية التراث الثقافي غير المادي للشعوب بإعلان أشكال التعبير الثقافي، بصفتها جزءاً من التراث الشفهي للإنسانية، وقد تم الاتفاق آنذاك على

تعريف قريب من التعريف المتداول حالياً للتراث الثقافي غير المادي، ذلك من قبل مجموعة من الخبراء في اجتماع الخبراء الأول، وقد لاقى التعريف آنذاك قبولاً دولياً بحسبان (أن هذا التراث الثقافي يشكل عاملاً أساساً في صياغة الهوية الثقافية وتشجيع الإبداع والحفاظ على التنوع الثقافي، وهو يلعب دوراً أساساً في التنمية الوطنية والدولية والتسامح والتفاعل المتناغم بين الثقافات في عصر العولمة، كما أنّ نماذج كثيرة من هذا التراث مهددة بالزوال، ومهددة بتوحيدها ثقافياً وكذلك بالنزاعات المسلحة والتأثيرات الناجمة عن السياحة الجماعية والتصنيع والهجرة من الريف والهجرة البيئية).

لقد أثر التركيز في القيمة الإضافية أو فضل القيمة للتراث الثقافي غير المادي في اختبار روائع التراث الثقافي غير المادي للبشرية، واعتماد فضل القيمة هذا كدليل على جذورها التاريخية وعمق تأصلها في التقاليد الثقافية للمجتمعات المعنية، وإبراز دورها كوسيلة لتأكيد الهوية، ويشير هذا المنظور لفضل القيمة إلى عبقرية الشعوب في ابتكار أدوات التعبير عن ذاتها والتركيز على شخصيتها، وقد حقق مشروع اختيار روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية الذي استمر في الأعوام 2001 – 2003 – 2005 الغاية منه بإدراج مجموعة من العناصر على القوائم التمثيلية لليونسكو لاحقاً منذ أدخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وتم الانتهاء من صياغة بنودها في تشرين الأول عام 2003، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في نيسان العام 2006، وكانت سورية من أوائل الدول الموقعة عليها.



ماهية التراث الثقافي غير المادي

يقصد بعبارة "التراث الثقافي غير المادي" ما ذهبت اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي عام 2003 إلى تعريفه بأنه: "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - والتي تعدّها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبذعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة، بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة ومع تاريخها، وهو ينيي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة". وعلى ضوء التعريف الوارد في الفقرة أعلاه يتجلى "التراث الثقافي غير المادي" بصفة خاصة في المجالات التالية:

- أ. التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.
- ب. فنون وتقاليد أداء العروض.
- ج. الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.
- د. المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.
- هـ. المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

ويقصد بعبارة "الصون" التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث.

ولفهم أعمق لتعريف التراث الثقافي غير المادي في إطار قيمة هذا التراث للمجتمع الدولي، لا بد من التأكيد على بعض الخصائص الأساسية كـ (الاعتراف) الذي تقوم به الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين بحسبانهم الجهة الممارسة له، وهذا اعتراف ذاتي بأنه جزء من تراثهم الثقافي يقومون بتطوير صلتهم به بوساطة التطور التاريخي والاجتماعي للجماعات والمجموعات المعنية، كما يؤكد التعريف صلة هذا التراث بالهوية المميزة لحملته

ما يميز التراث الثقافي غير المادي هو الحيوية التي تجعله قادراً على الاستمرار والحياة ككائن حي يتكيف باستمرار مع تطور المجتمعات والبيئة والمحيط ليمضي في وجوده، رغم هشاشته.

في حين تبقى صفة الأصالة حالة ضمنية يمكن استنتاجها من ممارسة وانتماء الجماعات والمجموعات لتراثهم الثقافي غير المادي، إضافة لملاحظة الصلة الوثيقة بين هذا التراث وبين حقوق الانسان كما أشرنا سابقاً.



يلاحظُ بين حماية التراث الثقافي المادي وصون التراث الثقافي غير المادي وجودُ روابطٍ تمتد في جذور العلاقة الثقافية التي تربطهما، إذ إنّ المنطق يستدعي الالتفات إلى القيمة التي يمثلها كل منهما في ضوء خصائصهما وسمات كل منهما، وبمقدار ما تتجلى قيمة التراث الثقافي المادي في قدمه ومرور الزمن عليه، فإنّ ما يميز التراث الثقافي غير المادي هو الحيوية التي تجعله قادراً على الاستمرار والحياة ككائن حي يتكيف باستمرار مع تطور المجتمعات والبيئة والمحيط ليمضي في وجوده، رغم هشاشته، ولهذا يؤكد خبراء هذا المجال أن التراث الثقافي غير المادي لا يجب التعامل معه كشيء يجب المحافظة عليه، وإنما التداعي لصونه وإبقائه في حالة الحياة ضمن تطوره الطبيعي استمراراً لتطور مبدعيه وممارسيه وحملته تاريخياً واجتماعياً.

كما يطرح الباحثون، على المستوى القانوني، بعض الإشكاليات ذات الصلة حول طبيعة التراث الثقافي غير المادي عامةً، وخاصةً ما يتعلق بصون أمر يتكرر في حقيقة العنصر، إذ يحتاج القانون عادةً لتوصيفات دقيقة للكيانات التي يعمل على تنظيمها بوساطة القاعدة القانونية الاختصاصية، فالصون يقتضي الثبات على الحالة فيما يمكن للعنصر أن يتغير في تركيبته مع الزمن، وهنا يمكن الحديث عن أنّ الحماية أو الصون لا يعنيان دقة المصطلح وما يرمي إليه في خصوصية المعنى قدر ما يعنيان إيجاد البيئة المناسبة له للاستمرار في الحياة بوساطة الصون السليم والمناسب، هكذا يفهم أيضاً التعاون الدولي من أجل صون العناصر بخلق الظروف المناسبة للإبداع والمبدعين من حملة التراث لتطوير تراثهم غير المادي، إضافة إلى أن القانون ينص بشكل كافٍ على تأمين الحماية المناسبة والدائمة للتراث الثقافي غير المادي، رغم الطبيعة الهشة والمتغيرة باستمرار.



صلة التراث الثقافي غير المادي بهوية مبدعيه وحامله

يُعدُّ التراث الثقافي غير المادي تراثاً تمثيلاً لا يُعوَّلُ على حسابه ذا طابع مميز في إطار المقارنات، فهو يستمد قوته من جذوره في المجتمعات المحلية التي يعتمدُ أفرادها في تداولِ معارفهم وانتقالها على فعالية التقاليد والعادات والمهارات عبر الأجيال، إذ توصلها إلى النشء الجديد في مجتمعاتهم أو إلى مجتمعات أخرى، ولعلَّ خصوصية انتماء التراث الثقافي غير المادي إلى المجتمعات المحليّة تؤكد الهوية التي يمنحها هذا التراث نفسه لمبدعيه، فالأفراد والجماعات في المجتمعات المحلية يحققون الاعتراف بتراثهم ولا يمكن لأحد غيرهم أن يقوم بذلك، أو أن يقرر عنهم، إن كان هذا الأمر جزءاً من تراثهم، ويُعدُّ بذلك الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي حمايةً للهويات الثقافية، وبالتالي حمايةً للتنوع الثقافي للبشرية.

إذن، تقومُ العلاقة أساساً بين التراث الثقافي غير المادي والهوية على فحوى الممارسة وليس على قيمة تفضيل عنصر على آخر في الموقع ذاته أو في مواقع مختلفة، وتؤكد الاتفاقية هذا النهج بالتركيز على هوية مبدعي التراث الثقافي غير المادي وحملته، وليس على تكرار أو استنساخ العناصر وتثبيتها في قوائم الحصر أو القوائم التمثيلية وباقي القوائم المعتمدة، وإن كان التراث الثقافي غير المادي بطبيعته يوفر للمجتمعات والمجموعات الهوية والخصوصية والتميز وكل ما يفوق إحساس هذه المجتمعات بقيمة إدراكها لهذا التراث الثقافي غير المادي، ذلك لحسابات الهوية، سواء أكان ذلك على المستوى الشخصي أم المجتمعي.

تقومُ العلاقة أساساً بين التراث الثقافي غير المادي والهوية على فحوى الممارسة وليس على قيمة تفضيل عنصر على آخر في الموقع ذاته أو في مواقع مختلفة.

أن تضيف الجماعات والمجتمعات لتراثها غير المادي ما يؤكد تميزه، يؤدي أحياناً، بسبب المغالاة في تحديد معالم الهوية المتصلة به، إلى تفضيل عناصر على أخرى وهو ما لا يمكن الأخذ به في إطار فهم ما يؤدي إليه التراث الثقافي غير المادي من تواصل بين الأفراد والجماعات والأمم، إذ تقوم الهوية الفردية على سبيل المثال في طرف من تكونها على الجانب الثقافي إضافة للأبعاد البيولوجية وأبعاد الانتماء الإنساني بصورته العامة، وبمقدار ما يحس الأفراد بقدرتهم على الجمع بين القيمة والممارسة وقبول الأخر فإنهم يحققون بقدر كبير هويتهم الوجودية والمعنوية في آنٍ واحدٍ. إن عفوية وفطرية الانتماء للتراث الإنساني جزء من طبيعة الإنسان العميقة ووعيه بتشكلاته الإبداعية والأخلاقية والتاريخية، وكلّ ما يربطه بالوجود الثقافي والاجتماعي وهو ما تؤكد عليه أدبيات الانفتاح على تراث الآخرين دون أي تفضيل لجانب على آخر في التراث الثقافي الحي الذي تمارسه الجماعات، بصفته اختيارها وقبولها واعترافها به على مدى الأزمان وعبر انتقاله في الأجيال ليكون وسيلة لانتقال المعارف الفكرية والثقافية، واستكشاف أنماط من السلوك والممارسات تجسد في عمقها عمليات التفاعل مع الثقافة كتمارسه على صلة بالماضي والحاضر، وتنتفح على حركية التعامل مع المستقبل بما يشتمل عليه من قيم الحدائة المتنامية.



إذا كانت الهوية في تحولاتها مشروعاً مفتوحاً على المستقبل فإن وجودها يتحقق معنوياً كونها ليست وجوداً ملموساً، وهنا يتحقق إدراكها عبر التراث الثقافي غير المادي، بصفته أثراً حضارياً يتحقق في أفراد الجماعات عبر التاريخ جراء تفاعلهم مع ما يدركونه في تراثهم وانتمائهم وممارساتهم وفهمهم لأنفسهم، ولما حولهم، والهام أن نعرف أن التراث الثقافي غير المادي ليس المعارف أو القيم أو المعاني أو الرموز أو القواعد والعادات، بل هو الآليات والفعاليات التي تسمح بنشوء هذه المعارف وتخليقها، بمعنى أنه ليس أثراً ماضياً وإنما هو الحي في سلوك الأفراد والجماعات وممارساتهم الحياتية وعاداتهم اليومية، وهذا ما يبرز أهمية التراث الثقافي غير المادي التي لا تكمن في تمظهره الثقافي في حد ذاته، وإنما في المعارف والمهارات الفنية التي تنتقل بوساطته من جيل إلى آخر، والقيمة الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها هذا النقل للمعارف تُعدّ هامةً بالنسبة إلى الأقليات والكتل الاجتماعية الكبيرة والبلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدٍ سواء.



أهمية التراث الثقافي غير المادي

تبرز أهمية التراث الثقافي غير المادي لدواع ثقافية وحضارية واقتصادية واجتماعية وأخرى وطنية وأمور تتعلق بمخاطر العولمة وتحدياتها وكذلك لأُمور تربوية وتعليمية، ذلك أنه بوساطته يتم التركيز على الدور الحضاري للشعوب والمحافظة على مكونات الثقافة غير المادية، الشعبية الفولكلورية والشفاهية من الإندثار، بل إن هذا الحفاظ إنما يحقق التواصل المعرفي والوجداني بين الأفراد والجماعات ويطور إحساسهم بالمسؤولية المشتركة إزاء تراث بلدانهم وإغناء تنوعهم الثقافي، وكل ما يجعلهم يسعون لصون تراثهم غير المادي وإدارته ورصده وحصره بغية الإسهام في التنمية المستدامة، ومن أجل زرع قيم جديدة للأطفال واليافعين وكل ما يساعد في إدراك الجذور والهوية الثقافية الاجتماعية.

فهم التراث الثقافي غير المادي للمجتمعات المحلية المختلفة، يساعد على الحوار بين الثقافات، ويشجع على الاحترام المتبادل لطريقة عيش الآخر، ويسهم في التماسك الاجتماعي ويحفز الشعور بالانتماء والمسؤولية.

تصبُّ توعية الشباب بأهمية التراث الثقافي في خدمة التنمية على أساس تأمين فرص عملٍ لهم، وتمتين كلِّ ما يربطهم بمناطق وجودهم، إنه يسهم في خدمة مالكيه وممارسيه ومبدعيه لتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى أنه يشكل عاملاً هاماً في الحفاظ على التنوع الثقافي في مواجهة العولمة المتزايدة. كما أن فهم التراث الثقافي غير المادي للمجتمعات المحلية

المختلفة، يساعد على الحوار بين الثقافات، ويشجع على الاحترام المتبادل لطريقة عيش الآخر، ويسهم في التماسك الاجتماعي ويحفز الشعور بالانتماء والمسؤولية، الأمر الذي يقوي عند الأفراد الشعور بالانتماء إلى مجتمع محلي واحد أو مجتمعات محلية مختلفة، وأنهم جزء من المجتمع ككل بتعزيز الوعي الوطني بأهمية التنمية والتشاركية والمساءلة، فأشكال التعبير التي يحققها هذا التراث تغطي الإحساس بالهوية والاستمرارية، وتشكل حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

يُعدُّ التفاهم في أفق التراث الثقافي غير المادي جزءاً من الذاكرة الحية للشعوب من جماعات ومجموعات وأفراد، كما قد تميَّز هذا التراث باحتواء الأحداث والمعارف التي عاشتها الشعوب، والذاكرة المقصودة هنا هي تلك الحية المتحركة لا الثابتة المشجرة في ثنايا التاريخ كونها تعيد صياغة نفسها متحررة من قيود الماضي ومتحولة إلى رموز تعيش في الحاضر، ذلك باتفاق الحاملين والممارسين والمبدعين لابتعاثها وكل ما يجعلها تحمل بذور المستقبل في تجدد التجارب الجماعية المرتبطة بها، فإيقاع الاحتفالات كتعبيرات محلية لا تفقد قيمتها الثقافية في تحولاتها عبر الزمن، وقد تتحول بعض المواقف والمراحل والتقنيات فيها، إلا أن ثبات الرموز والمعنى يبقى ذاكرة متجددة في التعبير عن التراث الثقافي غير المادي، وهذا التجديد يحتوي على الخبرة التي تجعل من حقيقة الأشياء مستقرة ومثمرة بأن معاً، ذلك إذا كانت هذه الخبرة جماعية متأصلة في الثقافة والتراث



بممارساتها الواضحة في حياة المجتمعات (التعابير، المواقف، الإيماءات، الأصوات، النكهات، الأغاني، الرقصات،
التصورات،..... إلخ).



التراث الثقافي غير المادي والمدينة

كما يبدو أنه في الوقت نفسه الذي اتجهت فيه التجمعات البشرية للتكتل في المدن وبنسب كبيرة، فإن مختلف مثل هذه التجمعات حملت بانتقالها إلى مجتمع المدن الكثير من ممارساتها وعاداتها، وتابعت بنسب مختلفة تطبيق معالم التراث الثقافي غير المادي الخاص بها، وقد تكون هذه التجمعات مارست عمليات تعلم وتوارث مختلفة بعض الشيء عما كانت تمارسه في مواقعها الأصلية بسبب العلاقات المدنية الناشئة التي أتاحت لها إعادة اكتشاف تراثها الثقافي عامةً، وخاصةً تراثها الثقافي غير المادي، وإعادة إنشائه وفق منظور جديد بقي محوره الأساسي الإنسان في اتصاله المستمر بالمستقبل الذي يملي عليه إعادة صياغة الأشياء وإعادة تحديد المسافات والمحتويات والمهارات ونهج التقييم بوساطة حساسيات الاستجابة التي لا يمكن قياسها إلا عن طريق وضعها في الحيز الحضري الناشئ، بصفته الحاضن للممارسات التي تشكل معنى الأماكن والفعاليات والأحداث.

قد تبدو الأماكن ثابتة في تحول المجتمعات التي تتعامل معها كفضاءات مفاهيمية، تمارس فيها تفاصيل حياتها اليومية، وتشكل الأماكن المدنية الحيز الحضري الذي يحتوي على تفاصيل معمارية على صلة بالتراث الثقافي غير المادي، كونها تحتوي على مجموعة كبيرة من الرموز التي تتيح الفرصة للتعامل معها مهما بلغ اتجاه التحديث، فالأماكن القديمة بتفاصيلها تشكل اليوم غلافًا لممارسات على صلة بالتقنية والتواصل والثورة المعرفية، ومختلف العلاقات الناشئة عنها. وهنا يتم استنتاج مجموعة من الأسئلة التي تطرح إشكالية العلاقة بين المكان والممارسات المتصلة به، وبالتالي التحقق من إشكالية المعنى وارتباطه بالمتغيرات المستمرة دون المساس بالممارسات الثقافية الأصلية، وكأن إعادة صياغة الممارسات هو شكل من أشكال إعادة صياغة المعارف الناشئة في المدينة عامةً، وخاصةً المعارف التعليمية التي تؤثر بشكل كبير في الممارسات الاجتماعية في مجال التراث الثقافي غير المادي، فسبل التعليم المعاصرة تختلف عن تلك التقليدية، كحال التعلم التجريبي والتعلم الافتراضي والتعلم الذكي والتعلم الاختباري..... إلخ، وهذا يؤثر في سرديات المجتمع وحكاياته وممارساته الثقافية. لقد أضى واضحاً تأثير المكان المدني في التفاعلات المباشرة بين الإنسان ومختلف تسهيلات التقنية في نقل المعارف بين الأفراد والأجيال، كأجهزة الهاتف الذكية وأجهزة الاستشعار GPS والانترنت والميديا وسوى ذلك مما ينعكس على العلاقة بين المكان والمحتوى والتقنيات.

تشهد المدن إذن تحولاً، ذلك من منطلق كونها حاضنة القيم الجماعية وصولاً إلى احتضانها القيم المعرفية، بصفتها باتت تؤلف شبكة معلومات ومحرك ابتكار حضري، يتضمن القيم والناس والأبنية الحضرية والبنية التكنولوجية والمادية، وهو ما يجعلها عوالم مصغرة للإبداع في مختلف المجالات، ومنها التراث الثقافي غير المادي الذي تمتزج في وجوده ممارسات السكان، بصفتهم مجموعات غير متجانسة في الكثير من القضايا، لكن هذا لا ينفي تفاعلهم مع بعضهم بعضاً، ولا يمنع علاقاتهم مع سكان المدن الأخرى، ذلك لدعم الفضاء الجديد الذي يجمعهم وتنمية مدينتهم والحفاظ على هويتها وفرادة شخصيتها. وهو تحول تنموي في نمط التعامل



مع مفاهيم التراث الثقافي غير المادي التي لا تتعارض مع مظاهر هذا التراث المرتبطة بهوية أية جماعة أو أقلية
أثنية أو لغوية أو دينية، إذ يحق للجميع ممارسة ثقافتهم دون أيّ انتقاص وفقاً لشرعة حقوق الإنسان.



الحماية القانونية للتراث الثقافي غير المادي

لا تُعدُّ الحماية القانونية غايةً، بل هي وسيلة من وسائل الصون التي بدونها يكون الصون دون جدوى. وما زالت الأسئلة مطروحة وبكثرة فيما إذا كان المطلوب من القانون أن يتمركز حول حماية الملكية الفكرية، أم أن يكون قانوناً خاصاً على صلة أو عدم صلة بالقانون الأول؟

تتخصص هنا بالتأكيد "منظمة اليونسكو" لتقديم الإجابة، ذلك بصفها جهة وصائية، لكن "اليونسكو" ليست قادرة على إنشاء نظام قانوني متكامل يتضمن قواعد تخص اليونسكو، وهي في هذا الشأن تتعاون مع "منظمة الويبو" التي تقدم مقترحاتها لمنظمة اليونسكو منذ عام 1982 في هذا المجال. فخبراء الويبو واليونسكو عملوا لإنجاز نموذج لحماية التعابير الثقافية التقليدية المعترف بها قبل وجود الاتفاقية، وتتضمن مكافحة الاستغلال غير المشروع للتعابير الثقافية التقليدية، وسائر الأعمال المضرة بهذا التعبير الثقافي. ففي العام 1984 فشلت "الويبو" بإنجاز اتفاقية دولية في هذا المضمار. وفي العام 1997 طرحت "الويبو" في المنتدى العالمي لليونسكو حماية الفولكلور. وفيما بين العامين 1998-1999 قامت "الويبو" ببعثات تحقيق لحماية التعابير الثقافية التقليدية، ومن ثمَّ تمَّ في عام 2013 إنجاز مشروع مواد قانونية حول حماية التعابير الثقافية التقليدية ورفع للجمعية العامة لمنظمة "الويبو". وقد تم البحث عن علاقة بين الملكية الفكرية والتعابير الثقافية التقليدية وكل ما له صلة بالتراث الثقافي غير المادي.

قد يعالج التراث الثقافي غير المادي عن طريق قانون الملكية الفكرية، وبالتحديد قانون الملكية الأدبية والفنية. والمعلوم أن الأصالة شرط أساس وكاف لحماية الملكية بواسطة حقوق المؤلف، وهي حقوق محدودة زمنياً، إلا أن الإشكالية تكمن فيما إذا كان ممكناً حساباً التعبير التقليدي مصنفاً أصيلاً؟ ذلك أن الأصالة لا تعني الحدائث كونها تمثل مفهوماً ذاتياً يختلف باختلاف قوانين الدول (القانون المدني مثلاً) ولهذا بقيت الدعوة قائمة لتكييف قانون للحماية يلبي احتياجات صون التراث الثقافي غير المادي على المستوى الدولي، ويمكن أن ينعكس على القوانين الوطنية للدول الأطراف.



التراث الثقافي غير المادي السوري

أضحت الجمهورية العربية السورية - نظراً لتوقيعها اتفاقية صون التراث غير المادي - ملزمةً بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية والاضطلاع بمسؤوليات الصون وفق التفاصيل المذكورة وبما يتفق والخطط والشخصية والسيادة الوطنية واحترام تراث الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين². والتوعية محلياً ووطنياً ودولياً، بأهمية التراث الثقافي غير المادي وأهميته في خلق التقدير المتبادل. إضافة لتحفيز المؤسسات المحلية والتعاون الدولي والمساعدة الدولية، وهي في النتيجة الأهداف الرئيسة التي تنطلق منها الاتفاقية المذكورة.

تقومُ حالياً الأمانة السورية للتنمية كمنظمة غير حكومية، بالتعاون مع الجهات الأخرى بإدارة التراث الثقافي غير المادي وحصر عناصره وإعداد القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي، ذلك بصفتها جهة استشارية لدى منظمة اليونسكو وطرفاً في لجنة تقييم القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية للعامين 2015-2016، وقد حازت الأمانة السورية للتنمية، بصفتها منظمة غير حكومية رتبة محكم دولي في هيئة التقييم عن تمثيل المجموعة العربية الانتخابية الجغرافية المنبثقة للمرة الأولى عن الدورة التاسعة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث اللامادي للإنسانية التي عقدت بتاريخ 24-28 تشرين الثاني الماضي في المقر الدائم لليونسكو في باريس.

ومارست الأمانة السورية للتنمية بناءً عليه حقها في العضوية لمدة سنتين ضمن مجموعة مؤلفة من ستة خبراء محكمين دوليين من: اليابان والبرتغال وفنزويلا وبوركينا فاسو والمغرب وصربيا، بالإضافة إلى خمس منظمات غير حكومية مفوضة برتبة محكم دولي من: هولندا وإيرلندا والبرازيل والصين وأوغندا.

ذلك إلى أنه من مهام المحكم الدولي تقييم ترشيحات الدول الأطراف في الاتفاقية للفوز بإدراج عناصر التراث الثقافي غير المادي خاصتها على لائحة التراث الثقافي غير المادي للبشرية: لائحة الصون العاجل واللائحة التمثيلية بما يتماشى مع مبادئ وأهداف الاتفاقية إلى جانب تدارس منح الموافقة على طلبات الحصول على الدعم الدولي المالي لترشيحات عناصر التراث الثقافي غير المادي المقدمة من الدول، إذ يتجاوز سقف قيمة المنح 25000 دولار أميركي.

ويناط بالمحكم الدولي أيضاً مهمة دراسة وفهم وتحليل ومطابقة جميع ترشيحات الدول المعنية بإدراج تراثها الثقافي غير المادي للبشرية، ثم إعداد تقرير ختامي عن خلاصات التقييم التي توصل إليها المحكم الدولي.

واستحقت الأمانة السورية شغلها لرتبة محكم دولي في اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، بناءً على نشاطها الميداني في القرى والمحافظات السورية إلى جانب تنوع مجالات عملها ومشاريعها التي تُعنى بالتعليم والتمكين المجتمعي والتراث غير المادي، ونشر قيم العمل التطوعي، بالإضافة إلى المشاريع

2 لا توجد حالياً أية تشريعات تنظم صون التراث الثقافي غير المادي في سورية.



الثقافية والتعليمية الأخرى. ويذكر أن الأمانة فوضت منذ عام 2009 لتقديم الخبرات الاستشارية للجنة الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي للبشرية "اليونيسكو".



استراتيجية الأمانة السورية للتنمية في المجال الثقافي

1. المشروع الثقافي

- امتلاك مواردنا الثقافية.
- صياغة قانون التراث المادي وقانون التراث غير المادي كجزء من قانون التراث الثقافي والتحصير لقوانين أخرى.
- تصميم شبكة إعمار وإحياء التراث الثقافي وبناء مؤسساتها.
- تقييم وجد وتوثيق الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي.
- تقييم وجد وتوثيق محتويات المتاحف والمواقع والأبنية والمدن التاريخية وعناصر التراث اللامادي.
- تطوير الموارد البشرية والخبرات والعمل على تطوير المناهج العلمية والأكاديمية.
- بناء شبكة الكترونية موحدة للتراث الثقافي الوطني.
- الإسهام في اصلاح هياكل الحوكمة والإدارة المالية والقانونية في سياق الوصول الى هيكليّة جديدة.
- التخطيط وبناء استراتيجية وطنية معتمدة لنهج تنمية المجتمع المحلي بسبر العملية على الأرض.

2. الرؤية

تمثلت الرؤية في الانطلاق من المسلمات التالية:

- حكايات سورية المولدة للإبداع الحضاري، والراعية للتراث الثقافي الإنساني.
- الشعور بالمسؤولية الثقافية والفكرية لتنمية المجتمع استناداً لهذا الإرث الغني.
- تحديث البنى التحتية المتصلة بتطوير إمكانات استثمار التراث الثقافي السوري.
- إغناء الهوية، وتعزيز القيم، وخلق المفاهيم والأفكار الثقافية المعاصرة.
- تحقيق بنية حكومية تعيد صياغة المؤسسات الثقافية بجعلها أكثر فاعلية.
- تمكين الثقافة السورية في الداخل والخارج بتفعيل شبكة التراث الثقافي.
- تحديث الرؤية وفق المفاهيم: (حكايات، تحديات، تنوع، مفاهيم، تنمية، موارد).

3. تحقق الرؤية الوطنية

تتحقق الرؤية الوطنية بوساطة:

- إيجاد فضاء عمل مبدع ومسؤول ومنتج، يتبنى أفضل الأفكار والممارسات في أفضل الظروف والإمكانيات المتاحة، لاستثمار حكاية سورية وقصصها عبر التاريخ (الشبكة) لتنمية المجتمع المحلي اقتصادياً وثقافياً.
- صياغة مفاهيم معاصرة لحفظ وحماية التراث الثقافي وفق قوانين تجدد الصلة بالآثار والمواقع الأثرية والتراث المادي والتراث اللامادي والمدن التاريخية.



- ربط الرؤية بالمنهج التربوية والأكاديمية ومعارف المجتمع.
- ربط الماضي بالحاضر عامةً، وخاصةً بفنون الحداثة والمعاصرة، وبناء أفضل العلاقات مع الثقافات الأخرى.
- دفع آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإشراك القطاع العام والخاص والأهلي والأفراد لتحقيق الجوانب الداعمة للرؤية.

4. الأدوات الثقافية والاقتصادية والتنموية والأنثروبولوجية وسيلة لتمكين الهوية

- يمكن كسر حاجز الاغتراب عن هويتنا، بفعل الذاكرة والموروث المادي والمنتج والموروث غير المادي.
- يحرر الإرث الثقافي إمكان التعبير عن الحاضر، وبما يمكن الوعي من تحقيق مفهوم المواطنة الايجابية.
- حين نتحدث عن مجتمع وطني لا نتحدث عن الدستور والقوانين والسياسة وحسب، بل نتحدث بوساطة المكون الثقافي والاجتماعي، أي ما يحقق المواطنة والمشاركة في الفعل الثقافي المعاصر القائم على الحوار مع الذات والآخرين بتحقيق فاعلية العقل، وتكريس المنطق وتحديث نظام القيم وإطلاق مجالات الخيال والإبداع وبما لا يضع معايير مسبقة للذوق، كل ذلك بتعميق الوعي بهذا التراث الثقافي كمشروع تنموي مستقبلي، يمكننا من إعادة النظر في ثوابتنا المحلية لإنتاج الحلول المعاصرة.

5. القيم

إنَّ الثقافة مكون للقيم، قيم العمل، وقيم الانتماء، والقيم الاخلاقية والجمالية، ومختلف القيم التي توجه سلوك الأفراد من أجل تحقيق التفوق التنموي والاقتصادي، والتميز الإبداعي والإنجازي. هذه الثقافة هي الحصن الذي تدعمه الخطط والبرامج التربوية والدراسات والأبحاث المستدامة، والنظرة الناقدّة للتاريخ والحاضر، وصلتهما ببعضهما بعضاً، بما يحقق المعاني الإيجابية لآليات سبر الخصوصيات المحلية بالتوافق مع المتغيرات، وبما ينسجم مع الفرص الممكنة لبناء المستقبل، ويتجاوز التداعيات المفاجئة بسلبياتها المحتملة.

6. الروابط

إنها كل ما يجعل علاقاتنا الإنسانية إيجابية لتفهم تنوعنا واختلافنا في هذا المجال، نحن نسعى لبناء نظم وفضاءات تنموية تفاعلية وتعاونية، وإنتاج برامج تقوم على الحوار يتم فيها استقطاب الشباب وتدريبهم على تطوير علاقاتهم فيما بينهم ومع المجتمع، كونها قائمة على دعم آليات التطوع المجتمعي، علماً أن نجاح أي مشروع تنموي يرتبط بطبيعة الخصوصيات الثقافية للمجال الذي يعمل عبره، أي مجموع القيم الرمزية والتعبير المادية وغير المادية للأفراد والجماعات.



كما أنه تنفيذاً لهذه التصورات النظرية سعت الأمانة السورية للتنمية لتوثيق صلاتها بوزارة الثقافة، ووزارة السياحة، والمديرية العامة للآثار والمتاحف، وباقي الجهات الرسمية وغير الرسمية، ذلك لبناء تصور قانوني للتراث الثقافي السوري، يشتمل على التراث الثقافي المادي وغير المادي وحماية المباني والمدن القديمة وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها، وأنجزت بهذا الخصوص أكثر من مسودة عمل عليها فريق متخصص استطاع أن ينجز عدداً من الورش التجريبية والتداولية واللقاءات المباشرة مع ممثلي الوزارات، والجمعيات، والمنظمات، ذلك لتحقيق قانون عصري للتراث الثقافي الوطني، وعلى هامش الاشتغالات القانونية كانت مجموعات العمل في المشروع الثقافي تعمل على خلق فضاءات تنموية في أكثر من موقع في الحسكة، وحلب، ودمشق، واللاذقية، ذلك لسبر إمكانات التطوير، وبناء الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال، انطلاقاً من أرض الواقع الفعلي والاحتياجات المجتمعية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى قامت الأمانة السورية للتنمية بحصر مئة عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي، استعداداً لإطلاق القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي، تبعاً لما تنص عليه الاتفاقية المعنية وفق أحكام اليونسكو وطريقة حصرها للعناصر، وتم طبع الجزء الأول من هذه الموسوعة الوطنية الذي يشتمل على مهارات الفنون الحرفية، وضم بين دفتيه حصراً لثمانية وثلاثين عنصراً من عناصر التراث الثقافي غير المادي.

كما عمل الفريق المتخصص في المشروع الثقافي بتوثيق ودراسة مقتنيات متحف الفن الحديث في المتحف الوطني، ومتحف قصر العظم، على أن تصدره الأمانة السورية للتنمية في أجزاء عدة، وقد تم دفع الجزء الأول للطباعة وهو يحتوي على المنجز التشكيلي السوري المقتنى في المتحف منذ بدايات الحركة التشكيلية وحتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

إنَّ التاريخ الروحي السوري مشروع آخر يتم العمل فيه على البحث في الإبداعات التصويرية، وكانت البداية من الأيقونة السورية مثلاً، نظراً لما تعرضت له من تدمير وتمزيق وحرق ونهب طوال سنوات العدوان على سورية، وتم تشكيل خلية تأسيسية لهذا البحث الهام في تاريخ وواقع الأيقونة السورية، ليس من جانبها الديني وحسب، بل من جانب قيمتها الإبداعية التصويرية والفنية. كما يضم هذا المشروع توثيقاً موسيقياً لبعض الأحداث والمجازر التي ارتكبت بحق الشعب السوري. كذلك يتم إنجاز اللمسات الأخيرة لإصدار توثيقي مصور عن المباني الروحية في دمشق القديمة داخل وخارج السور.

هذا، ويعمل المشروع الثقافي في الأمانة السورية للتنمية على جمع الحكايات السورية وفي هذا الإطار أنجزت تحقيقاً وتوثيقاً لمسح خيال الظل يصدر قريباً جداً، كما أنجزت كتابين عن الإبداعات السورية المهاجرة يضمنان توثيقاً لمئات القطع الأثرية السورية من موقع "دورا أوروبس" والموجودة في متحف جامعة يال الأمريكية والتي تم نقلها بداية القرن الماضي.

وقد وثقت فرق العمل الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي غير المادي طيلة مدة الهجمة البربرية في سنوات الحرب على سورية وشعبها، وقدمت هذا التقرير في أكثر من مناسبة لليونسكو، سواء أكان ذلك في باريس، أم



روما، أم برلين، نظراً للأهمية الوثائقية التي يعكسها هذا التقرير وبما يعكس حقيقة الوقائع التي دمرت البنى الأساسية للتراث الثقافي غير المادي، بما فيها الأسواق القديمة وتهجير الحرفيين والجماعات ذات الصلة.

ذلك إلى أن الأمانة السورية للتنمية على بناء موقع إلكتروني تفاعلي شامل للتراث الثقافي غير المادي وهو قيد الإنجاز باللغتين العربية والإنكليزية، سيسهم في نشر الوعي بمتعلقات هذا التراث الحي، ويمكن الجماعات والمجموعات والأفراد أن يسهموا في تسجيل تراثهم وخصوصياتهم التراثية، وفق المنهج المعتمد في منظمة اليونسكو، وأن يساعدوا في تغذية الموقع بالصور والأفلام والأحداث. كما يحتوي الموقع على الخارطة الثقافية الوطنية التي عمل المشروع الثقافي على إنجازها بالتعاون مع هيئة التخطيط الإقليمي، وسيكون لمشروع GIS للتراث الثقافي غير المادي حضوره في هذه الخارطة الثقافية.

هذا إلى أن مشروع دعم وتطوير الوردية الشامية في منطقة المراح هو الآخر من المشاريع الهامة التي تلقى اهتمام ودعم الأمانة السورية للتنمية، وقد أعد فريق المشروع الثقافي ملفاً متكاملًا عن الوردية الشامية لتسجيلها على القائمة التمثيلية في منظمة اليونسكو.



منهجية صون التراث الثقافي غير المادي ليكون قابلاً للاستدامة

يكاد يمضي عقد على توقيع سورية على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، ومازال مفهوم هذا التراث الثقافي بصورة عامة محل اجتهاد وإضافة وتعديل، سواء أكان ذلك في الجوانب المادية منه، أم تلك المستحدثة في الجوانب غير المادية، بالرغم من أن مصطلح التراث غير المادي بات مألوفاً محلياً ودولياً على نطاق واسع بفضل الاتفاقية، والتحديثات التي طرأت عليها، وتزايد الدول التي وقعت عليها، والمعنية بتنقيح آليات عملها لتكون أداة عملية ومرجعاً لآليات الصون لدى المعنيين من الجماعات والدول وصناع السياسات الثقافية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ولقد وضعت اليونسكو في أولويات قوائمها التي أنشئت بموجب الاتفاقية قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج لصون عاجل.

كما أنه منذ أن وقعت سورية على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي العام 2006، التزمت الدولة ببذل الجهود قدر المستطاع³ لإقامة نظام متماسك لحماية المعارف والتعبير الثقافية التقليدية وصونها وتعزيزها، ولقد ورد في المادة 13/ من الاتفاقية على كل دولة عضو اتخاذ شيء من التدابير الضرورية لصون التراث الثقافي غير المادي وتنميته وإحيائه ومن هذه التدابير:

- اعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع وإدماج صونه في البرامج التخطيطية.
- إرساء قواعد قانونية ترعى هذا التراث.
- التعريف بتراث الدولة عبر حملات دعائية لتوعية الرأي العام وحملات الترويج التي تشمل برامج التعليم في المدارس والجامعات والقرى والجمعيات المدنية... إلخ، وإشراك كافة الفعاليات المجتمعية وخاصة الشباب.
- إقامة الورش التعريفية بالتراث الثقافي غير المادي.
- إقامة الشراكات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية.
- تعيين جهاز أو أكثر متخصص بصون التراث الثقافي غير المادي.
- اتخاذ كافة التدابير على الصعيد المؤسسي لمواكبة التطور العالمي في هذا المجال بشأن حماية وصون التراث الثقافي غير المادي
- إقامة منتدى لجمعيات متخصصة ومراكز ومجالس تحقق غاية الحماية والصون والمشاركة في مختلف العمليات.
- التواصل مع الجهات المعنية بالملكية الفكرية في الدولة.

³ للتوسع يمكن مراجعة تقرير ميدلبر-التراث المتوسطي الحي- مساهمة في تطبيق اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي في البلدان المتوسطية الشريكة- التقييم الوطني لحالة حفظ التراث الثقافي غير المادي في الجمهورية العربية السورية.



- إقامة مراكز البحث والدراسات العلمية والتقنية والفنية بعامة، وبخاصة فيما يتعلق بالمعرض للخطر من التراث الثقافي غير المادي.
- التعاون مع الجهات الأكاديمية المعنية بالأمر.
- إبراز الخصوصيات الوطنية وإجراء بحوث موسعة لإنجاز السجل الوطني للتراث الثقافي غير المادي.



تدابير صون التراث الثقافي غير المادي

تتضمن تدابير الصون المرجوة من الاتفاقية على المستوى المحلي والوطني والدولي:

- اعتماد سياسات لإبراز وصون التراث الثقافي غير المادي.
- رفع الوعي بأهمية التراث الثقافي غير المادي.
- بناء القدرات في مجالات التراث الثقافي غير المادي.
- تحفيز الاستفادة من التراث الثقافي غير المادي.
- تطوير البنية المؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات.
- دعم الدراسات التقنية والعلمية لهذا الغرض.
- إنشاء صندوق التراث الثقافي غير المادي
- معرفة الغاية من هذا الصون: (الاستدامة-إبراز هوية المجتمع)
- مشاركة مجتمعية واسعة في عمليات الصون بشكل فاعل، وعند الاقتضاء مشاركة المعنيين والأفراد والممارسين، وتكون مشاركتهم لكافة المراحل بدءاً من التخطيط وجمع المعلومات حتى التنفيذ.
- تكون الدول داعمة كحكومات لعمليات الصون، لكن الأساس أن توضع المجتمعات وسط مختلف الجهود حسب المسؤوليات والاختصاصات، بما في ذلك التخطيط للمراحل والطريقة وأسلوب التنفيذ.
- تنطلق عمليات الصون من مبدأ احتياج العنصر أو العناصر لهذا الصون لاستمراريتها، ولكونها تمثل جزءاً من الانتماء والهوية.
- يلاحظ رغم الحاجة والاستمرار والديمومة لهذا التراث الحي ولكون العنصر أو العناصر توفر الإحساس بالانتماء والهوية، إلا أن ذلك لا يعني في إطار التنوع الثقافي أن يشترك الجميع في هذه الرؤية أو أن تكون لديهم المتطلبات نفسها عامةً، وخاصة في المجتمعات التي تتكون من ثقافات متنوعة، إذ يجب أن تعكس هذه المجتمعات تنوعها في خطط الصون.
- يستحق لفت الانتباه أن التجانس قد يكون بحسب نوع الانتماء: الدين أو العرق أو القومية أو الجنس أو السن، ولهذا يجب عدم تبسيط الأمور، ورؤية المجتمع المعني للعنصر وأسلوب صياغته له وأدوار الفئات الاجتماعية في صونه.
- يحتاج الصون بالتأكيد أن يكون متاحاً للجميع عامةً، وخاصة فيما يتعلق بحسابات المساواة بين الجنسين وتحديد أدوارهم في ذلك.
- تحتاج عمليات الصون لذكر التحديات التي تواجه استدامة العنصر والعناصر، ذلك بذكر أدق التفاصيل كي تبنى خطط الصون على هذا الأساس.
- يحتاج الصون لتحديد العنصر وأهميته وجدواه وكيفية انتقاله من جيل إلى آخر، وضمان سلامته في حال إنجاز عمليات الصون.



- كل عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي له حالته الخاصة به، ويحتاج لتدابير صون تتكيف وهذه الحال.
- يُلاحظ رغم أن هناك أساساً واحداً لمختلف تدابير الصون، إلا أن اختلاف العنصر بحسب البيئة والمجتمع، يقتضي أساليب مختلفة في التدابير المقترحة لصونه.
- تتضمن هذه التدابير تفاصيل ومعلومات يجري جمعها عن العنصر وعبر ممارسة الذين يشعرون أكثر من سواهم بأهمية هذا الصون.
- يظهر أن لكل حالة صون هوية مختلفة، ولا يمكن قياس حالة صون على أخرى سابقة.
- يُعدّ ضرورياً أن تتراكم المعارف في هذا الشأن، وأن يكون هناك ثقافة صون بفعل التدريب وتمثل تجارب الآخرين، بأن يكون هناك أمثلة جيدة ونموذجية ولهذا فنشر هذه التجارب ضروري لبناء قاعدة معرفية لدى المجتمع.
- يُعدّ وجود مرجعيات الخبرة والخبراء في هذا المجال إحدى الضرورات الهامة على المستوى الوطني (لجنة وطنية...)
- يُلاحظ أن اللجان المعنية بالتراث الثقافي غير المادي وباقي المرجعيات لا تتضمن خبراء في هذا المجال فقط، بل تحتاج لمهتمين بالثقافة ومصممي مشاريع واقتصاديين وواضعي ميزانيات... إلخ.
- تحتاج عمليات الصون لتوثيق الخبرات في مجال صون العناصر، وذكر كافة المحاولات التي جرت سابقاً بحسب المراحل ومدى الاستفادة من الموارد المختلفة في صون العنصر (مادية ومعرفية وخبرانية). وكذلك المؤسسات التي شاركت بذلك، إضافة إلى تفاصيل الميزانيات التي وضعت لتنفيذ الخطط.
- نحتاج أيضاً لتحديد المهارات والخبرات والإمكانات الموجودة وتلك التي تحتاجها وسائل الصون.
- لا بد أن يكون هناك اهتمام حكومي بعمليات الصون، بفعل سياساتها وتشريعاتها، وأن تتخذ الدولة التدابير اللازمة بهذا الشأن، لضمان رؤية أفضل للتراث الثقافي غير المادي، واعتماد سياسات ثقافية لجرده وتوثيقه وحصره وتنميته، وجعله رافداً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدلاً من أن يكون واقع حال هذا الغنى الثقافي الضياع والإهمال.



أهم الاحتياجات الوطنية في مجال التراث الثقافي غير الوطني

- إحداث بنية حكومية متخصصة لإدارة التراث الثقافي غير المادي.
- إنشاء وتعزيز مؤسسات التدريب على إدارة التراث الثقافي غير المادي.
- تيسير إقامة المنتديات والأماكن ذات الصلة بالتراث الثقافي غير المادي.
- الحصول على التراث الثقافي غير المادي وجمعه مع احترام الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع ببعض جوانبه.
- إنشاء مؤسسات للحصر والتوثيق وتسهيل الاستفادة منها.
- إنجاز القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي.
- إنجاز قانون يعالج مختلف قضايا التراث الثقافي غير المادي في إطار أشمل للتراث الثقافي الوطني، الذي يحدد مجموعة من القضايا ذات الصلة بهذه التفاصيل أخيراً.
- يُلاحظ غياب اهتمام الرأي العام بالتراث الثقافي غير المادي، فالأمر يحتاج للاشتغال المكثف رسمياً واجتماعياً، ذلك بالتوازي مع العمل على التراث الثقافي المادي.
- إحداث تغييرات عبر التأثير في المسؤولين وأصحاب القرار، والدعوة لتدخلاتهم الإيجابية والفاعلة.
- البدء بورشة وطنية تشارك فيها كافة الفعاليات المجتمعية على اختلاف عطاءاتها ذات الصلة (مسرح، موسيقى، فن، تعابير فولكلورية وتقليدية، رقص، غناء، تصوير، شعر، رواية، تقاليد، طقوس وما يرتبط بها، مما يحتوي أهمية إعلامية وعلمية وبيئية وزراعية واقتصادية.
- التركيز على التوعية بوساطة الإعلام واقتراح شراكات معرفية برامجية توضيحية... إلخ.
- عدّ التراث الثقافي غير المادي قوة ناعمة بالغة التأثير في خلق مجتمع منسجم ومسالم، يقوم على الإيجابية المشتركة.
- حصر الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي غير المادي جراء الأزمة التي يعيشها الشعب والحكومة السورية
- بناء الاستراتيجيات والخطط لرأب الصدع الذي لحق بالتراث الثقافي غير المادي.



البنية الحكومية المتخصصة بإدارة التراث الثقافي غير المادي

يتم إعداد قرار بإحداث اللجنة الوطنية العليا للتراث الثقافي غير المادي في وزارة الثقافة، عملاً باتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لتحقيق وجود مؤسسي فاعل، يعمل على تنفيذ مبادئ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وفق خطة مدروسة ومنهجية، تعتمد على العمل البحثي وعلى مقابلات وورش عمل مع أصحاب المصلحة وباقي الجهات الفاعلة في هذا المجال، ذلك تعزيزاً للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وتعريفاً به، وإعطاء الدور الأكبر في هذا المجال للمجتمعات المحلية، لتلعب الدور المحوري في بناء الشبكة الفاعلة والنشاط الأعم لتحقيق بنية في وزارة الثقافة، تعتمد على مجموعة من الخبراء والباحثين والمتخصصين في مجالات التراث الثقافي غير المادي.

تعمل اللجنة الوطنية العليا للتراث الثقافي غير المادي على تنفيذ الاتفاقية في وزارة الثقافة بالتنسيق مع مختلف الجهات المتضمنة في قرار تشكيل اللجنة التأسيسية، وباقي الجهات ودوائر التراث الثقافي والخبراء والمتخصصين على المستويين الوطني والدولي، بوساطة خطة عمل مفصلة مدتها أربع سنوات، وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن تنفيذ هذه الخطة على المستوى الوطني بدعم مختلف الجهات، وفق الرؤية الوطنية لمراحل تنفيذ بنود الاتفاقية.

تكون اللجنة مسؤولة عن الجرد الوطني للتراث الثقافي غير المادي، وإحداث القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي في سجل، وفق المواصفات الدولية المعمول بها في هذا المجال، ورقمنة المنتج وتصنيفه وفق الخارطة المفاهيمية، وبناء عليه تتيح اللجنة للمجتمعات المحلية تسجيل تراثها غير المادي لتشكيل المخزون العام، ومنحه الفرصة للتفاعل والتبادل والعرض وفق الوسائل المعاصرة، استناداً إلى مقترحات المجتمعات وموافقة اللجنة العليا.

كما تكون اللجنة مسؤولة عن العلاقات والتعاون الدوليين وباقي الاتصالات للاستفادة من الشبكات الدولية، ذلك لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب، وكل ما يخص حماية وحفظ التراث الثقافي غير المادي والتدريب والتعليم والبحوث وسبل حفظ الوثائق وكافة التدابير التي تؤمن صون التراث الثقافي غير المادي، ودعم المجتمعات لممارسة ونقل هذا التراث الحي من جيل إلى آخر، كما تسعى اللجنة في محاولاتها لاشتمال استراتيجياتها على البرامج التنموية والاستثمارية وبرامج الصناعات الثقافية المختلفة التي تجعل التراث الثقافي غير المادي في الحسبان وفي الاهتمام الحكومي والمجتمعي.

ذلك إلى أنَّ الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية هي وزارة الثقافة والأمانة السورية للتنمية... على هذا الأساس تلعب الأمانة السورية للتنمية دور الشريك الأقوى مع وزارة الثقافة، لتنفيذ بنود الاتفاقية، بما يحافظ على احترام روح الاتفاقية، ويتناسب مع خصوصيتنا الثقافية وواقع مجتمعنا الحي وممارسات الحياة الاجتماعية والثقافية والطقوس والاحتفالات والمعارف والمهارات والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون



وباقى التفاصيل ذات الصلة بالأدوات والحرف وأشكال التعبير كالأغاني والقصائد و الموسيقى وأسماء الأماكن والرقصات، وسوى ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية كالألعاب والأطعمة وكل العمليات ذات الصلة باستمرار الحياة وأنماط عيشها.

لاشك في أن إحداهن اللجنة الوطنية العليا للتراث الثقافي غير المادي يلامس عبر الاتفاقية المجتمع السوري، ومنظماتها، وهيئاته الحكومية، وكل من له صلة بممارسة هذا التراث وصونه وتوثيقه والبحث فيه وتعليمه وتناقله بين الأجيال، وهذا يعكس الاهتمام الواسع بهذه الاتفاقية منذ إعدادها وتوقيعها، إذ تشكل اللجنة إمكانية واسعة لتنفيذها على أرض الواقع، والتركيز على ما يستلزم الجرد والحصر الوطني لعناصر هذا التراث، وإعداد القائمة الوطنية التي تعكس قيم التنوع في المجتمع في بلد متنوع يحتوي على مجموعة من الثقافات الفرعية التي تشكل بمجموعها خصوصية الثقافة السورية.

كما أنه إثر صدور القرار بإحداث اللجنة الوطنية العليا للتراث الثقافي غير المادي، سيكون على هذه اللجنة الاجتماع بكامل مكوناتها لبدء الأعمال التحضيرية لوضع خطة عمل واستراتيجية واضحة المعالم للمراحل القريبة والمتوسطة والبعيدة في مدة ولايتها وهذا يقتضي:

- الاطلاع على المنجز في هذا المجال وتقييمه.
- إجراء لقاءات مع الفاعلين والمتخصصين والخبراء.
- الاطلاع على الأبحاث والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحالة الوطنية.
- الشروع في حوار وطني واسع الطيف عبر مجموعة من ورش العمل حول فهم هذا التراث الحي.
- التواصل مع الشراكات الدولية المتخصصة والاطلاع على تجارب الآخرين في تنفيذ بنود الاتفاقية.
- الاطلاع على العناصر المدرجة على قائمة التراث الثقافي غير المادي في اليونسكو.
- إطلاق الموقع التفاعلي للتراث الثقافي غير المادي السوري وإدارته.
- إعداد الشبكة الوطنية من الجهات والأفراد الفاعلين في مختلف المحافظات والبلدان والبلديات والقرى.

وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للأمانة السورية للتنمية مع وزارة الثقافة، فإنها تعمل بوساطة مجموعة من خبراءها العاملين في هذا المجال، لبناء شبكة متعددة التخصصات من الجهات الفاعلة لتحقيق أكبر مشاركة مجتمعية، ولتحقيق التزامات الوزارة تجاه الاتفاقية، لذلك تعمل الأمانة السورية للتنمية على تحقيق الانجازات المطلوبة، وإعداد التقارير وكافة التداخلات ذات الصلة بصون التراث الثقافي غير المادي والتنسيق الوطني لحصر التراث والإسهام في التعاون الدولي استناداً إلى علاقاتها.

تعتمد اللجنة العليا على الخبرات الموجودة لديها لتحديد مفهوم التراث الثقافي غير المادي ومعايير الحصر الوطني، وتحديد البيانات التي توضح العناصر التي سيجري إدراجها في مخزون الحصر الوطني.



كما أنّ تشكيل الشبكة الوطنية في مختلف أنحاء القطر من الفاعلين والجهات الحكومية والمجتمعية، سيكون بمثابة أجهزة ومراكز تنسيق قطاعية، وما يربط أطراف هذه الشبكة هو الاتفاقية، بصفتها جسراً مشتركاً بين مختلف الجهات الفاعلة، إنها دوائر تتقاطع لرفع المقترحات وصياغة المبادرات وإعداد قوائم الجرد الوطنية بحسب المواقع والأقاليم، بما يحقق تنظيم الذاكرة الثقافية للمجتمع بما في ذلك المجتمعات التقليدية.

لهذا وفقاً لتعريفات الاتفاقية، فإن المجتمع هو الذي يحدد العناصر التي يتم حصرها، ذلك بوساطة مجموعة من الدوائر التي تشكل الشبكة المقترحة التي تضم ممثلين عن المجتمعات والممارسين في كافة الميادين والجهات التي تعمل على حفظ الذاكرة الثقافية بما فيها الجامعات والمنظمات والبنى التدريسية، وبما يشكل تغطية شاملة للمناطق الجغرافية فضلاً عن تغطية ما يتعلق بالتنوع الاجتماعي وإيلاء الاهتمام بثقافات الأقليات وخصوصياتهم.

يتم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني على ثلاثة صعد رئيسية، وتشتمل على: التنسيق الوطني، الحصر الوطني للتراث الثقافي غير المادي، والتعاون الدولي، ويتم الحصر الوطني عبر الفرص المتاحة للمجتمع لتقديم تراثهم الثقافي غير المادي الحي، ويكون على الجهات المعنية في اللجنة الوطنية العليا للتراث الثقافي غير المادي تسجيل هذه العناصر وتضمينها في قوائم الجرد الوطنية الرسمية، استناداً إلى الاقتراحات المقدمة من قبل المجتمعات المحلية، ويقوم بإدراجها فريق متخصص من الخبراء.

يكون التنسيق الوطني لتنفيذ الاتفاقية من أولى مهام اللجنة الوطنية العليا التي تقتضي التنسيق بين مختلف الجهات في الشبكة الوطنية وخارجها ودعم أنشطتها، وتوزيع المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال، وكل ما يستلزمه التنسيق والمتابعة وتأمين التواصل الفاعل مع المجتمعات المحلية، لتشجيع الناس وزيادة معارفهم في مجالات التراث الثقافي غير المادي، واحترام تراثهم وتقديم كل ما يستلزمه الأمر لزيادة الوعي بالاتفاقية وسبل تنفيذها والدور الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقية في إشراك المجتمعات المحلية بالتعبير عن صلتها بهذا التراث على كافة المستويات، وفتح المجالات للحوار والنقاش فيما بينهم.

أما الحصر الوطني للتراث الثقافي غير المادي فيكون وفق الآليات المتبعة دولياً في هذا المجال، بحيث يمكن التفريق بينه وبين الوصف أو الفهرسة الذي تقوم به عادة بعض الجهات والمنظمات عامةً، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الملموس المرتبط بالتراث الثقافي غير المادي كالمجالات المتعلقة بالتراث الشعبي والمتاحف ومجالات الفنون المختلفة ومنها الفنون المسرحية على سبيل المثال، ولهذا يتم العودة دائماً إلى التعريف المعتمد للتراث الثقافي غير المادي في إطار فهم اتفاقية اليونسكو وخصوصية المجتمعات المحلية.

إن تعريف التراث غير المادي وفق هذا الفهم، يستلزم الاهتمام بحصر المخاطر والتهديدات التي تطال هذا التراث إلى جانب القيم التي يتم استيعابها بفعل هذا التعريف، وهذا يتطلب أيضاً اشتغالاً جماعياً مشتركاً ومناقشة واعية من قبل الخبراء والاختصاصيين والجهات الحاملة للعناصر، كما يقتضي استيعاب أن عملية الحصر ومناقشة وتحديد المخاطر هي عملية طويلة ومستمرة وديناميكية يجري فيها تجديد المعلومات المتعلقة



بالحصو ومخاطر الصون والصون العاجل، وإضافة عناصر على القائمة الوطنية والقوائم التمثيلية وأفضل الممارسات.



خاتمة

يُلاحظ إثر انتشار مفهوم التراث الثقافي غير المادي مؤخراً، وبعد الاطلاع على مختلف القيم الفنية والأثرية والأوابد القديمة، بصفتها أساساً في حماية التراث، امتد الاهتمام لحسابات جديدة تتعلق بمفاهيم الثقافة وما تولّده من قيم تمتد في مختلف جوانب الحياة والممارسات الاجتماعية والمعرفية، وكل ما يتصل بتطور الأدوات التكنولوجية كجزء من آليات التعبير الثقافي، إضافة إلى ما تحققه الإشارة إلى أهمية الثقافة والتراث في النصوص الدستورية والتشريعية الوطنية التي تستخدم مفردات على علاقة بالحماية والصون والحفاظ على التراث الثقافي الوطني، وبعد التوقيع على الاتفاقية منذ العام 2006، بات الحديث عن التراث أكثر توصيفاً ودقة في ما يتعلق بالتراث الثقافي غير المادي عامةً، وخاصةً أن المجتمع السوري يعيش حالة تحوّل في صلته بمختلف مفردات الحياة، وهو ما يؤثر في كثير من أصول التراث في المجتمعات المحلية وتحوّل الصلة بها وسُبل ممارستها عما كان قبل عدّة عقود، وبات المتابع يلاحظ الفروق المحلية وتلك المتعلقة بالدول المجاورة، فالخصوصيات الثقافية باتت عرضة لتأثيرات العولمة بما تحتويه من أفكار، وكل ما تعمل التكنولوجيا الحديثة وتقنيات التواصل والعلاقات والمعارف والمواقف والأحداث على تفعيله، في إطار الدعوة إلى التجانس بوساطة التعددية الثقافية التي تقوّض الخصوصية، وتفتت الطرق التقليدية في الحياة ليمثّل الاتجاه إلى الثقافة الحضرية شكلاً جديداً من أشكال الانسجام التي تعتمد في أحد جوانبها على قيم التراث والممارسات التقليدية والمهارات التي أسهمت الأجيال في وضعها بالسياق الثقافي للمجتمع.

إن فقدان المعلومات الأساسية المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي مؤشّر إلى ضياع الرموز التي تتكئ عليها المجموعات في ممارسة خبراتها وثقافتها التعبيرية والآليات التي تُمارس فيها تلك الممارسات، إضافة إلى اختلاف طبيعة المحيط والأمكنة والعلاقات وكل ما يمكن حسابه جزءاً من السياق العام الذي تُمارس فيه عناصر التراث غير المادي مكانياً وزمانياً.

لم يعد الاطار القانوني لوحده يشكّل حماية لطابع التراث الثقافي غير المادي، وهذا أمر يقتضي المزيد من التدخلات من قبل الهيئات المحلية والدولية المتخصصة بإدارة التراث الثقافي وباقي الجهات ذات العلاقة العاملة في هذا المجال التي في أغلب الأحيان لا تعمل على تنسيق الجهود للتخطيط وتنفيذ الخطط بشكل مشترك، يُساعد في بناء نظم إدارة مشتركة، ولهذا رأت الأمانة السورية للتنمية ضرورة الدعوة للعديد من الندوات التبادلية والتفاعلية مع مختلف الجهات حول سُبل إدارة التراث الثقافي غير المادي، والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والإداريين والمتخصصين والأكاديميين للتخطيط المستقبلي المشترك في هذا المجال، والوصول إلى خطة وطنية لصون التراث الثقافي غير المادي عن طريق وضع معايير وطنية مشتركة ومنهجيات تساعد في تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، وتحقيق حيوية حمايته وضرورتها والحوار المستمر مع مالكي هذا التراث الحي وحامله وناقليه للوصول إلى أفضل معايير التدخل وتحديد المخاطر التي تهدد هوية هذا التراث.



في مراجعتنا للتراث الثقافي السوري برزت الأهمية القصوى للأهداف التي يمكن تحقيقها بمراجعة إمكانات الحفاظ عليه، واستثماره على المستويات الفكرية والجمالية والاقتصادية، والحاجة للتخطيط الدقيق والناضج بوساطة إعادة اكتشاف الذات الثقافية ومحاولة دمجها بالحياة الإبداعية المعاصرة لحث ما خفي فيها من مقدرات وإمكانات مجتمعية، تتوق لتغيير الشبكة المعقدة من السلبيات المهنية للتراث الثقافي، ولعل الهجمة الكبيرة على هذا التراث طوال مدة الأزمة، وكل ما لحق به من تدمير واعتداءات وتهجير وسرقة، يوضح ضرورة إطلاق المشروع المتكامل لحماية هذا الإرث والحفاظ عليه وتوثيقه بالسبل العلمية المعاصرة.

إنَّ المشروع أمر حاسم في رؤيته، ولهذا كنا نصر على عدم التراجع عنها. لا شك أن الاعتداء على هذا الإرث الثقافي بكافة جوانبه هو اعتداء على الكبرياء والكرامة وتهميش لحقيقة الإنسان السوري ودوره في بناء الحضارات المتعاقبة، وقيمتها الفكرية بين الشعوب، فالاعتداء عليه هو اعتداء على القيمة، وشذمة لوحدتنا الثقافية وتلاحم مبدعها بمواجهة إيديولوجيات لا تملك أكثر من تحقير تاريخنا ومنجزاتنا الثقافية الأساسية، وإيغال في اللؤم والعدوان على الذات وقتل النفس الخلاقة ومحو احترامها لتاريخها المشترك المتين. ينطلق دور المجتمع المحلي في حماية التراث الثقافي من أهمية هذا التراث على كافة المستويات الوطنية والإنسانية وهذا ما يؤكد ضرورة تفعيل دور المؤسسات والمنظمات الدولية التي تساعد على تعزيز القدرات الوطنية، بما يخدم هذا التوجه في مختلف المجالات ذات الصلة بالتراث الثقافي والمعالم التاريخية والبيئية والمواقع الأثرية والمخطوطات والموروث الثقافي غير المادي عامةً، وخاصة في حالات النزاع والحروب وعدم الاستقرار الأمني الذي تتعاضم فيه المخاطر المحدقة بهذا التراث والتحديات التي يواجهها المجتمع لأشكال تدهور الأوضاع، وكل ما يصيب في الصميم الهوية الوطنية والحضارية والتاريخية للمجتمع، أي النقطة المركزية للوعي بأهمية العلاقة بين الإنسان وتراثه.

إن الدور الأساس في مثل هذه الحالات العنيفة التي تؤثر بشكل مباشر وحقيقي هو لإبراز القدرات المتنوعة لدى كل من المؤسسة والمجتمع، ذلك لإعلاء معنى الانتماء والتعامل مع الموروث ليس على الأساس المادي فقط، إنما إلى ما يتجاوز ذلك، أي الوعي الشعبي والمجتمعي المتطور دائماً باتجاه حماية وحفظ الإرث انطلاقاً من العلاقة الحميمة بين المجتمع وإرثه، والذي لا يتوقف كما أشرنا على الإيمان بضرورة الحماية والحفظ والصون، وإنما ما يتجاوز ذلك إلى إشراك كافة الإمكانيات والسياسات التي تتبعها مختلف الجهات باتجاه الهدف المنشود ودون أن توفر الجهات العامة والرسومية الدور المنوط بها في هذا الشأن.